

واقع الفقر في العراق ... التحديات والمقترحات

The Reality Of Poverty In Iraq... Challenges And Proposals

أ.م.د. عبد الزهرة فيصل يونس / المشرف

حنان يونس حافظ / الباحث

Dr.abdul-zahra faisal younse

Hanan younes

maazher57@gmail.com

hananyo22@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: الفقر - العراق

Keywords: Poverty - Iraq

المستخلص

ألقى الفقر بظلاله على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية في العراق، حيث أدت الأوضاع السياسية والأمنية الى تدهور الهيكل الاقتصادي وتراجع معدلات النمو مما زاد من معدلات الفقر والبطالة معاً، وهما ظاهرتان مترابطتان اذ ان تزايد معدلات البطالة يقود بالضرورة الى اتساع دائرة الفقر، ومن هنا تنبع أهمية دراستنا التي تركز على تحليل هذه العلاقة وتسليط الأضواء على نتائجها الاقتصادية والاجتماعية واقتراح المعالجات الواقعية لتجاوزها.

فالفقر يُعد (مُفارقة) في بلد يمتلك إمكانات طبيعية وبشرية هائلة، يعجز مجتمعه عن استثمارها لتوفير حدود العيش الآمن لأعضائه مجتمعين لذلك جاءت فرضية البحث مشتقة من هذه الرؤية، فالأهمية تتأتى من انشغال الباحثين بالإجابة عن هذا التساؤل، هل ان الفقر هو فقر الموارد ام قصور الجهود وتعرثر المساعي للتعامل مع قضية (الندرة) وتوفير شروط العمل المنتج الذي على نتائجه تتوقف معالجة ظاهرة الفقر بأبعاده المختلفة، الحرمان، عدم التمكين، تعطيل الموارد.

من هنا تحددت اهداف البحث بتشخيص مضامين الفقر وتحديد مواطن الضعف في السياسات المتبعة للتعامل معه، ومن ثم توصيف الاستراتيجيات اللازمة للتغلب على صعوبة الحد منه تمهيداً للقضاء عليه، ان اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هي:

التزامن بين تطور ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي وتزايد معدلات الفقر، فضلاً عن تفاقم مشكلة البطالة متعددة الابعاد في المجتمع العراقي والمتمثلة بالعوز المادي والحرمان من الخدمات الضرورية كالتعليم والصحة والخدمات البلدية فضلاً عن شيوع ظاهرة "الامية الرقمية"، وللتخلص من تبعات هذه المشكلة لابد من تغيير جذري لأنماط إدارة الموارد ومضاعفة شدة العمل ومعدلات الاستثمار للمتاح منها.

Abstract

Poverty cast a shadow over the various aspects of economic, social, health, and environmental life in Iraq, where the political and security conditions led to the deterioration of the economic structure and the decline in growth rates, which increased the rates of poverty and unemployment together, which are two interrelated phenomena, as the increase in unemployment rates necessarily leads to a widening of the circle of poverty, and from Here stems the importance of our study, which focuses on analyzing this relationship, highlighting its economic and social consequences, and proposing realistic remedies to overcome it.

Poverty is considered (paradoxical) in a country that possesses enormous natural and human potentials, whose society is unable to invest them to provide the limits of safe living for its members collectively. Therefore, the research hypothesis was derived from this vision. The importance comes from the researchers' preoccupation with answering this question. Efforts and faltering endeavors to deal with the issue of (scarcity) and to provide conditions for productive work, on whose results depend on the treatment of the phenomenon of poverty in its various dimensions, deprivation, lack of empowerment, and disruption of resources.

From here, the objectives of the research were determined by diagnosing the contents of poverty and identifying weaknesses in the policies used to deal with it and then describing the strategies necessary to overcome the difficulty of reducing it in preparation for its eradication. The most important conclusions of the study are:

The synchronization between the development of the phenomenon of unemployment in the Iraqi economy and the increase in poverty rates, in addition to the exacerbation of the multidimensional problem of unemployment in Iraqi society, which is represented by material destitution and deprivation of necessary services such as education, health, and municipal services, as well as the prevalence of the phenomenon of "digital illiteracy", and to get rid of the consequences of this problem it is necessary to change Radical patterns of managing resources and doubling the intensity of work and investment rates for the available ones.

المقدمة

لاشك ان المشاكل التي يعاني منها العراق نتيجة الازمات الاقتصادية والحروب المتصلة أدت الى تزايد عدد الفقراء، إذ هو ليس حديث عهد مع الفقر، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الاستثنائية التي مرت به افضت الى بروز هذه المشكلة بشكل جلي، وقد تضافرت مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية لتجعل منها ظاهرة مستدامة، ولعل من المفارقات النادرة أن تنتشر ظاهرة الفقر وتحوّل إلى إشكالية بكل أبعادها السلبية في بلد غني جدًا بإمكانياته البشرية الهائلة وبثرواته الطبيعية المتنوعة، مما اوجب محاولات عديدة للتعرف على مؤشرات وتحديد نسبة الفقراء في العراق بغية الوصول الى معرفة التحديات التي تعيق التخفيف منه والحد من اثاره.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من حقيقة كون ظاهرة الفقر في العراق واحدة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي شغلت الباحثين وصناع القرار بتداعياتها المختلفة ونتائجها السلبية الخطيرة على بنية الاقتصاد والمجتمع مما استدعى اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من آثارها السلبية وذلك برسم الاستراتيجيات الضرورية للتعامل معها.

مشكلة البحث: لقد تزايدت معدلات الفقر في العراق لاسيما بعد عام 2003 على الرغم من اهتمام الحكومات العراقية بهذه الظاهرة، فأصبحت تشكل خطراً على المجتمع نتيجة للآثار الكبيرة التي تتركها، وتحتاج إلى تدخل الدولة لتحديد المعوقات والتحديات التي تقف بوجه تذليلها وتفاقمها.

فرضية البحث: ان اتساع دائرة الفقر وتعدد ابعاده في العراق لا يعود الى نقص في الموارد او غياب في الرؤية، بل الى تراجع معدلات الانماء للاقتصاد العراقي وتباطؤ عملية الاستثمار الضروري لزيادة معدلات التشغيل المادي و البشري.

هدف البحث: يهدف البحث إلى كشف وتحديد مضامين الفقر في العراق، وصولاً إلى معرفة مواطن الضعف ونقاط القوة من خلال رصد المؤشرات، فضلاً عن اعداد مرجع وطني لصناع القرار لغرض إيجاد الحلول الناجحة لمشكلة الفقر.

منهج البحث: اعتمدت الباحثة الطريقة الاستقرائية لتحليل ظاهرة الفقر في العراق وتشخيص الإمكانيات الوطنية للتعامل معها وتحقيق الهدف النهائي بالقضاء عليها.

الحدود المكانية والزمانية: تتخذ الدراسة من العراق بعداً مكانياً لها، أما بعدها الزمني فيتحدد بالمدة 2004 - 2019.

المحور الاول:- الفجوات الكمية والنوعية للفقر في العراق

اولاً:- تطور واقع الفقر في العراق: بدأت ظاهرة الفقر تتفاقم منذ ثمانينات القرن العشرين نتيجة الازمات والحروب والعقوبات الاقتصادية التي ادت إلى تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في العراق. والحقيقة ان جذور الفقر في العراق لا تتشابه مع جذوره في أية دولة اخرى إذ ان سبب تأصلها هو ليس ضعف الامكانيات والموارد المادية للدولة، بل الحروب المتصلة وسيطرة النظام الحاكم على موارد الدولة وعدم توزيعها بشكل عادل وانعدام الاستراتيجيات الكفيلة بمعالجة الفقر، إذ اشارت التحليلات الشائعة منذ عام 2007 الى ان اغلب سكان العراق يتوزعون قريباً من خط الفقر، وهذا ما يزيد الهشاشة في أوضاعهم ويجعلهم عرضة لتأثيرات الصدمات الاقتصادية، وتشير بيانات الجدول (1) الى انخفاض نسبة الفقر بحسب خط الفقر الوطني من 22.4% في سنة 2007 إلى 16% في 2013 (انخفاض بنسبة 15%)، وفي سنة 2014 ارتفعت نسبة الفقر حتى بلغت 22.5% ويعزى ذلك الى تمدد الارهاب الداعشي على مساحات واسعة من الاراضي العراقية، ثم عادت وانخفضت في سنة 2018 حتى بلغت 20.5%، ومع هذا لم ينخفض عدد الفقراء بل ارتفع من 6.648 مليون شخصاً سنة 2007 إلى 7.370 مليون سنة 2018، وقد تفاقمّت نسبة الفقر بحسب خط الفقر الوطني الى 31.7% عام 2019 حيث اصبح عدد الفقراء 12.680 مليون شخصاً ويعزى ذلك الى ارتفاع معدل النمو السكاني ومعدل الخصوبة خاصة بين الفقراء.(وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء)، وتجدر الإشارة الى ان مشكلة الفقر قد تفاقمّت خلال الازمة المركبة (الصحية -الاقتصادية - السياسية) في عام 2020، التي أثرت سلباً على المستوى المعيشي للأسرة العراقية لاسيما الاسر التي يعمل افرادها في القطاع الخاص، فقادت تداعيات جائحة (كورونا) الى زيادة نسب الفقر في عموم البلاد من 26.7% عام 2020 الى 29.6% عام 2021 وبذلك اصبح عدد الفقراء 12.271 مليون شخص على وفق تقديرات وزارة التخطيط، بينما تشير تقديرات بديلة لأوضاع الفقر في عام 2021 الى ان الفقر سيستمر الى ما فوق معدل 31%، وعدد الفقراء سيرتفع الى 12.8 مليون نسمة.(وزارة التخطيط، 2021، ص29)

الأول ، 2021، ص29.

جدول (1) مؤشرات خط الفقر في العراق لسنوات متعددة

السنة	خط الفقر (دينار)	معدل الفقر %	عدد الفقراء
2007	76896	22.4	6.648
2012	105500	18.9	6.465
2013	105500	16	5.760
2014	105500	22.5	8.101
2018	110880	20.5	7.370
2019	111000	31.7	12.680

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الطوعي

اما واقع الفقر في المحافظات فمن خلال الجدول (2) نلاحظ انه قد توزع بصورة غير متساوية حيث سجلت محافظة المثنى اعلى النسب وبواقع (49 %) عام 2009، جاءت بعدها محافظة بابل بنسبة (41 %)، اما اقل النسب فقد ظهرت في محافظات اقليم كردستان وبواقع يتراوح بين (9 %) و (3 %).
جدول (2) نسبة الفقر في العراق حسب المحافظات للأعوام 2009 و 2012 و 2018 (%)

المحافظات	2009	2012	2018
نينوى	23	34.5	37.7
كركوك	11	9.1	7.6
ديالى	34	20.5	22.5
الانبار	21	15.4	17
بغداد	13	12	10
بابل	41	14.5	11
كربلاء	37	12.4	12
واسط	36	26.4	19
صلاح الدين	40	16.6	18
النجف	25	10.8	12.5
القادسية	35	44.1	40
المثنى	49	52.5	52
ذي قار	34	40.9	44
ميسان	27	42.3	45
البصرة	34	14.9	16
اقليم كردستان:			
دهوك	9	5.8	8.5
اربيل	3	3.6	6.7
سليمانية	3	2	4.5

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير خط الفقر وملاحق الفقر في العراق، 2018، ص 11.

وعلى وفق التقديرات الرسمية منذ سنة 2009 الى غاية الان، كانت المحافظات الأكثر فقرا وحرمانا هي المحافظات الجنوبية، اذ بلغت معدلات الفقر فيها 34.6 % سنة 2009، انخفضت على نحو طفيف إلى 31.6 % سنة 2018، (وزارة التخطيط، مصدر سابق، ص35) وبموجب مسح الفقر لعام 2018 تبين ان محافظة المثنى تحتل المركز الاول حيث بلغت نسبة الفقر فيها 52 %، في حين توزعت نسب الفقر على المحافظات الاخرى كالآتي:- دهوك 8.5 %، السليمانية 4.5 %، اربيل 6.7 %، نينوى 37.7 %، كركوك

7.6%، ديالى 22.5%، الانبار 17%، صلاح الدين 18%، بغداد 10%، بابل 11%، كربلاء 12%، واسط 19%، النجف 12.5%، الديوانية 48%، ذي قار 44%، ميسان 45%، البصرة 16%.

(وزارة التخطيط، مديرية أحوال المعيشة، 2018) نستنتج مما سبق ان المناطق الجغرافية الاقصر في العراق هي (المثنى، ذي قار، القادسية، بابل وميسان) وهي نفس المحافظات التي تكثر فيها البطالة او العمالة الناقصة.

ثانياً:- واقع الفقر متعدد الأبعاد: يشير الفقر متعدد الأبعاد الى الحرمان من الخدمات الصحية والتعليمية فضلاً عن الخدمات البلدية، وتُشير الفجوات بين مؤشري فقر الإنفاق والفقر متعدد الأبعاد حسب بيانات تقرير التنمية البشرية لعام 2019 إلى أن الزيادة في الاستهلاك لا تقتزن دائماً بتحسُّن مؤشرات التنمية البشرية؛ إذ نجد أن 10.4 % من الأسر أو العوائل هي فقيرة بالمقياسين، وهناك 24.9 % من الأسر فقيرة بحسب مقياس الفقر متعدد الأبعاد لكنها ليست فقيرة بحسب مقياس الإنفاق الاستهلاكي، وتعاني 63 % من الأسر من الحرمان في مجالين أو ثلاثة يتكون منها دليل الفقر متعدد الأبعاد، في حين أن 11 % من الأسر تعاني من أربعة مجالات أو أكثر. وهذه البيانات تعزز التفكير في محصلات الاستراتيجية التي تركز على خمسة أبعاد يمكن أن تسهم في معالجة أسباب الفقر، سواء المرتبطة بالإنفاق والدخل أو المرتبطة بالحرمان والوصول إلى الخدمات والأصول، وبالمقابل تتمتع محافظات إقليم كردستان بمستويات أقل من الفقر متعدد الأبعاد، بينما تعاني المحافظات الجنوبية بمعدل فقر أعلى في كلا المقياسين. وعلى الرغم من أن فقر الاستهلاك يصل إلى حوالي 20 % في عموم البلاد فإن الفقر متعدد الأبعاد ارتفع إلى 35%، (وزارة التخطيط، 2018، ص 2) واستناداً إلى أحدث المعطيات الإحصائية يمكن لمؤشرات الفقر متعدد الأبعاد أن تسلط مزيداً من الضوء على الفئات الأكثر تعرضاً للإهمال من الشرائح الاجتماعية كما هو موضح في الجدول الاتي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019، ص 320)

جدول(3) مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في العراق عام 2019

المؤشرات	الاختلال في الخدمات الصحية	الاختلال في الخدمات التعليمية	الاختلال في مستوى المعيشة
النسب	67%	40%	94%

المصدر:- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية لعام 2019"، نيويورك، 2019، ص 320

ونلاحظ من خلال الجدول (3)

- 1- تغطي خدمات الصحة ما نسبته 33 % من سكان العراق البالغ عددهم نحو 39 مليون نسمة عام 2019، أي إن 67 % يمثلون 26 مليوناً عراقياً يعيشون بدون رعاية صحية.
- 2- يستفيد من خدمات قطاع التعليم 60 % من سكان العراق، أي إن 40 % من السكان يمثلون 16 مليوناً عراقياً هم بدون خدمات تعليمية.
- 3- لا يتمتع على وفق المعايير الدولية سوى 6% من السكان بمستوى معيشي مستقر ولائق، فيما يعاني 94 % من السكان بصورة أو بأخرى من اختلال في مستوى المعيشة، مما يشكل مأزقاً قد يطول أمده؛ لأن المعالجات المطروحة تمثل هي الأخرى إشكالية يصعب تجاوزها في المدى المنظور.

ثالثاً:- مؤشرات الفقر في العراق

- 1- **مؤشرات التنمية البشرية:** استناداً إلى المعطيات الإحصائية لأحدث تقرير للتنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام 2019، تتدرج البلدان العربية في مراتب التنمية البشرية كما في الجدول (4):-

جدول (4) ترتيب الدول العربية على مستوى التنمية البشرية حسب دليل التنمية البشرية لعام 2019

الدولة	مرتبة الدولة عربيًا	مرتبة الدولة عالميًا	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بالدولار)	مستوى التنمية البشرية
الإمارات	1	35	66.912	مرتفعة جدًا
السعودية	2	36	49.338	مرتفعة جدًا
قطر	3	41	110.489	مرتفعة جدًا
البحرين	4	45	40.399	مرتفعة جدًا
عمان	5	47	37.039	مرتفعة جدًا
الكويت	6	57	71.164	مرتفعة جدًا
الجزائر	7	82	31.634	مرتفعة
تونس	8	91	10.677	مرتفعة
لبنان	9	93	11.136	مرتفعة
الأردن	10	102	8.268	مرتفعة
ليبيا	11	110	11.685	مرتفعة
مصر	12	116	10.744	مرتفعة
فلسطين	13	119	5.314	متوسطة
العراق	14	120	15.355	متوسطة
المغرب	15	121	7.480	متوسطة
سوريا	16	154	2.725	منخفضة
جزر القمر	17	156	2.426	منخفضة
موريتانيا	18	161	3.746	منخفضة
السودان	19	168	3.962	منخفضة
جيبوتي	20	171	3.601	منخفضة
اليمن	21	177	1.433	---
الصومال	22	---	---	---

المصدر:- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019، نيويورك، 2019، ص 300
يتضح من الجدول انقسام الدول العربية إلى أربع مراتب تنموية وكالاتي:- (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
2019، ص 300)

- المرتبة الأولى: تشير إلى تنمية بشرية "مرتفعة جدا"، وتضم دول الخليج العربي المصدرة للنفط، وهي:
الإمارات، والسعودية، وقطر، والبحرين، والكويت. ويلحظ أن نصيب الفرد في هذه المجموعة مرتفع
جدا.

- المرتبة الثانية: تكون فيها التنمية البشرية "مرتفعة"، وتشمل الجزائر، وتونس، ولبنان، والأردن،
وليبيا، ومصر.

- المرتبة الثالثة: وتشير إلى تنمية بشرية "متوسطة"، وتضم فلسطين، والعراق، والمغرب،.

- المرتبة الرابعة: تكون فيها التنمية البشرية "منخفضة"، وتشمل سوريا، وجزر القمر، وموريتانيا،
والسودان، وجيبوتي، فيما لم يضع برنامج الأمم المتحدة اليمن والصومال ضمن الفئات الأربع المشار
إليها سابقاً.

ونستنتج مما سبق ان العراق يحتل في مؤشرات التنمية البشرية المرتبة 14 عربيًا، والمرتبة 120 عالميًا،
حيث بلغ نصيب الفرد العراقي من الدخل الإجمالي (15.355) الف دولاراً عام 2019 وبمستوى تنمية
بشرية "متوسط" رغم كونه يُعد ثاني أكبر دولة عربية مصدرة للنفط بعد السعودية الا انه مازال يعاني من
ضعف إمكاناته البشرية وهذا ما يفسر اتساع مساحة الفقر وزيادة عدد الفقراء فيه.

1- مؤشرات السكان: إن التركيب الديمغرافي للسكان ضروري لمعرفة اسباب وركائز الفقر من خلال معرفة اعداد العاملين واجمالي العاطلين عن العمل، ويمكن توضيح ذلك من خلال بيانات الجدول (5)، إذ يتضح من خلال تلك البيانات زيادة حجم السكان في العراق الى (39.127) مليون نسمة سنة 2019 بعدما كان (27.139) مليون نسمة سنة 2004 وبمعدل نمو مركب بلغ 2.33%. وهذا المعدل يعد من المعدلات المرتفعة في العالم، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات الخصوبة التي بلغت (3) طفل\ امرأة سنة 2018 استناداً إلى إحصاءات البنك الدولي (البنك الدولي Iraq، 2020) فيما بلغ إجمالي القوى العاملة من إجمالي سكان العراق خلال العام ذاته 10.475 مليون نسمة، ويُستثنى من القوة العاملة ربات البيوت ومقدمو الرعاية غير مدفوعة الأجر، وعمالة القطاع غير الرسمي (البنك الدولي Iraq، 2020) واستناداً إلى أحدث الإحصاءات الرسمية المثبتة بالقانون رقم (1) للموازنة العامة الاتحادية للعراق للسنة المالية 2019، بلغ العدد الإجمالي لموظفي الدولة نحو 5.883.780 مليون موظفًا بنهاية عام 2019، من ضمنهم أفراد القوات المسلحة والأجهزة الأمنية (وزارة العدل، 2019) وبطرح عدد موظفي الدولة من إجمالي القوة العاملة يكون عدد العاطلين 5.873.305 مليون نسمة وهو ما يجعل قاعدة الفقر في اتساع مستمر. وما يؤكد هذه النتيجة السلبية أن إحصاءات البنك الدولي ذكرت أن نسبة البطالة في العراق وصلت الى 12.8 % ومعدلات الفقر 31.7% في نهاية عام 2019 (البنك الدولي Iraq، 2020)، أي إن عدد العاطلين -وفقاً لتقديرات البنك الدولي- يزيد عن 5 مليون عاطل، كما هو موضح في الجدول الآتي: (البنك الدولي Iraq، 2020)

جدول (5) اجمالي حجم السكان وعدد العاملين في العراق (2004 – 2019) (بالملايين)

السنة	حجم السكان	عدد العاملين	معدل النمو السكاني %
2004	27.139	12.207	-
2005	27.963	12.228	2.3
2006	28.810	12.010	2.4
2007	29.682	11.812	1.7
2008	31.895	10.179	1.7
2009	31.664	13.446	2.1
2010	32.490	14.690	2.7
2011	33.338	14.716	3.3
2012	34.208	15.122	3.8
2013	35.096	15.660	4.6
2014	36.005	16.705	3.8
2015	35.213	16.880	3.4
2016	36.169	16.610	2.9
2017	37.140	15.341	2.6
2018	38.124	14.432	1.5
2019	39.127	10.475	1.5

المصدر:- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المؤشرات الديمغرافية والسكانية للسنوات المختارة ، العراق ، 2019
نستنتج مما سبق، وإزاء تدمير غالبية منشأة البنى التحتية بعد عام 2003 وعدم وجود قطاع خاص نشيط يستوعب أعداد العاطلين المتزايدة واستشراء الفساد الإداري والمالي في البلاد (تأميم محمد سلوم ، ٢٠٠٨، ص ٧٩) ان عدد العاطلين الفعلي هو أكثر من الأرقام التي تعلنها المؤسسات الدولية وبالتالي زيادة معدلات الفقر بشكل ملحوظ في العراق، من جهة أخرى فان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على الرغم من تزايد الدعوات لتوسيع نطاق فعاليات الضمان الذي تمنحه فإنها لم تنجح في احداث زيادة كبيرة في تسجيل العاطلين ومنح القروض الجديدة وشمول العمل بالضمان وهو ما يمكن تبريره بقصور

آليات التسجيل، فعلى صعيد تسجيل العاطلين بلغ عدد المسجلين منهم في قاعدة بيانات الوزارة (280750) عاطلا عام 2019، كما كان عدد القروض الممنوحة للعاطلين ضمن برنامجي صندوق دعم المشاريع المدرة للدخل واستراتيجية التخفيف من الفقر وقروض التأهيل المجتمعي (5482) قرضا عام 2019 وهو رقم ولا شك متواضع نوعا ما، وتجدر الإشارة الى ان الوزارة أحدثت زيادة بسيطة في عدد العمال المضمونين الجدد في مشاريع القطاع الخاص من (38563) عاملا عام 2019 الى (45157) عاملاً في عام 2020 (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 2020).

2- مؤشرات الدخل: نلاحظ من خلال البيانات المثبتة في الجدول (6) وخلافاً للمنطق أن الناتج المحلي الإجمالي في العراق للسنوات 2014 - 2019 قد تراجع بشكل تدريجي ليصل في عام 2019 إلى 234.094.320 مليار دولاراً ويعزى سبب ذلك الى تعرض العراق لصدمة مزدوجة (انخفاض أسعار النفط العالمية، هجمات التنظيمات الإرهابية)، ويُلاحظ أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العراق منخفض جداً، إذ كان 2,025,990 ألف دولاراً عام 2003 ووصل الى أعلى مستوى له 8,216,473 ألف دولار عام 2013، وعاد الى التراجع مجدداً بعد ذلك حتى استقر عند حدود 5,955,110 ألف دولاراً عام 2019 (البنك الدولي، Iraq، 2020)

جدول (6) الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد للسنوات (2004-2019)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	متوسط نصيب الفرد (الف دولار)
2004	532.353.587	2,025,990
2005	735.335.986	2,771,778
2006	955.879.548	3,530,372
2007	111.455.813	4,060,488
2008	157.026.061	5,827,641
2009	130.643.200	4,634,098
2010	162.064.565	5,511,621
2011	217.327.107	7,065,553
2012	254.225.490	8,010,675
2013	273.587.529	8,216,473
2014	266.420.384	7,913,423
2015	199.715.699	4,989,800
2016	203.869.832	4,776,760
2017	225.995.179	5,083,404
2018	254.870.267	5,806,797
2019	234.094.320	5,955,110

المصدر: البنك الدولي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية - " Iraq، 2020، الموقع الرسمي st.ly/YSSK

المحور الثاني:- أسباب الفقر في العراق

ان انتشار ظاهرة الفقر في العراق وتوسع دائرتها يعود الى مجموعة من الاسباب اهمها:-

اولاً:- الازمات والحروب: تأثر الاقتصاد العراقي بشكل كبير بالظروف السياسية، فالمشاكل والازمات داهمت منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر، فخوض العراق حربه الاولى مع ايران والتي استمرت من 22 ايلول 1980 الى الثامن من اب عام 1988 ادى الى تفاقم معدلات الفقر والهشاشة، وكان الحصار الاقتصادي بعد عام 1991 الأقسى على العراقيين والذي تزامن مع فرض الامم المتحدة تعويضات ما لحق بالكويت من خسائر ومنعه من تصدير النفط الا بشروط ومنع الدول الاخرى من

التبادل التجاري معه وعزله عن العالم الخارجي واعتماده على قدراته الداخلية في ادارة شؤون اقتصاده مما ولد الكثير من المشاكل الاقتصادية كالمديونية الخارجية والتضخم والتفاوت الكبير في توزيع الدخل بين فئات المجتمع وزيادة معدلات البطالة والفقر وتردي الوضع الصحي والخدمي، وتفاقت هذه المشاكل بعد الحرب عام 2003 نتيجة تدمير وانهايار البنى التحتية للدولة العراقية، وازداد الامر سوءاً عام 2014 مع ظهور التنظيمات الارهابية وسيطرتها على بعض المحافظات العراقية والتحكم بمقدراتها الاقتصادية وتهجير سكانها من جهة والانخفاض الحاد في اسعار النفط الى مستويات متدنية جداً مما ساهم في رفع معدلات الفقر الى معدلات لافته (محمد عبد صالح ، 2017 ، ص37) وتجدر الاشارة الى ان نسبة الفقر قد انخفضت الى 29.6% بنسبة 2.1% في عام 2020، كما ان تخفيض سعر صرف العملة الوطنية في عام 2021 وعلى وفق تقديرات وزارة التخطيط أدى الى رفع خط الفقر الى 115000 دينار في النصف الاول من السنة، وهو معدل لا زال مرتفعاً في دولة تمتلك جميع امكانات بناء اقتصاد مستدام (حسن لطيف كاظم ، 2021 ، ص 40)

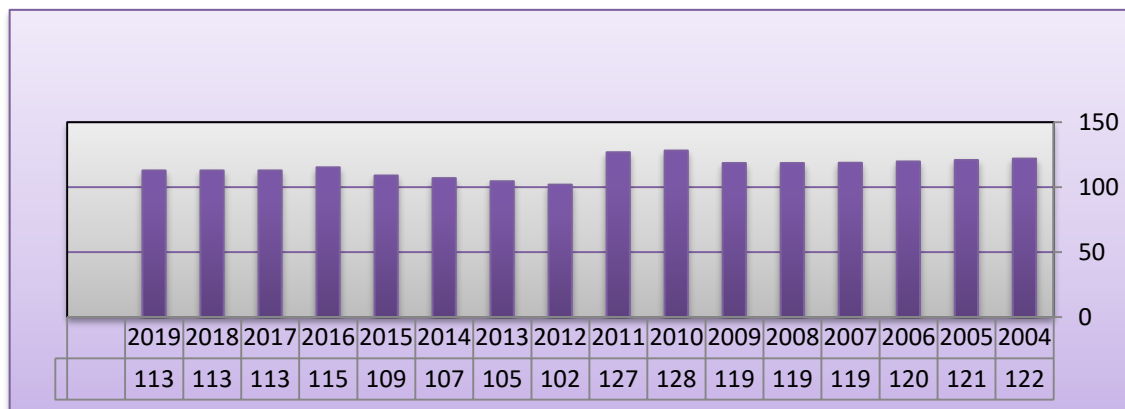
جدول(7) ازمات العراق بعد 2003 لغاية 2019 (الف دينار)

الازمات	السنة	خط الفقر	نسبة الفقر%
ازمة القاعدة وفقدان الامن	2007	76896	22.4
الازمة المزدوجة	2014	105500	22.5

المصدر: وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتعلق من أهداف التنمية المستدامة 2021، بغداد، 2021، ص38

نستنتج مما سبق ان الازمات المتوالية ادت الى تأكل المكاسب التي تحققت في مجال خفض الفقر، فقد ادى انعدام الامن عام 2007 والازمة المزدوجة 2014 الى الاطاحة بالمكاسب المتحققة وما كان يمكن ان تحققة استراتيجية التخفيف من الفقر منذ عام 2009، اذ نلاحظ من خلال الجدول الكيفية التي فاقمت فيها الصدمات اوضاع الفقراء مما زاد من اعدادهم بشكل ملحوظ.

ثانياً:- تفاقم معدلات البطالة: وقد ادت هذه الظاهرة الى زيادة معدلات الفقر بين الافراد العاطلين ودفعت الكثير منهم الى الهجرة الخارجية (عمرو هشام محمد، 2011، ص59) وبذلك اصبحت البطالة واحدة من اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، نتيجة لضعف مستوى النشاط الانتاجي والاستثماري وتعطل أغلب المنشآت الصناعية وهجرة المزارعين من الريف إلى المدينة نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي وفتح الحدود امام المنتجات الزراعية المستوردة (وزارة التخطيط، عام 2020) الشكل (1) معدل البطالة بعمر (15-65) بحسب الجنس للمدة 2004-2019



من عمل الباحثين بالاعتماد على المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، عام 2020

وعلى الرغم من أن نسبة الافراد العاملين من السكان لا تشكل سوى 35.7% وهي تعد سادس اقل نسبة في العالم وأقل بنحو 20 نقطة عن المتوسط العالمي البالغ 55.9%، فإن نسبة الاعتمادية الاقتصادية تعد مرتفعة إذ تبلغ 3.5 معالا لكل عامل، مقارنة بالمؤشر العالمي البالغ 1.39 (International Labour, 2021) ومع ذلك نجد أن متوسط عدد ساعات العمل لدى الشباب العاملين 44 ساعة اسبوعيا، وهو معدل يعد مرتفعا بالمقاييس العالمية، وهذا يعني المزيد من الاعباء التي تقع على عاتقهم نتيجة الانشغال بالعمل على حساب وقت الفراغ، ويشير ذلك ضمنا الى انخفاض عائد العمل (الاجر) الذي يتسبب في انخفاض مستوى المعيشة بوصفه وجها من وجوه الفقر النسبي (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2020). ويعد القطاع العام في العراق المشغل لحوالي ثلث قوة العمل، وتجدر الإشارة الى ان هذا القطاع لم يعد قادرا على استيعاب المزيد فعمدت الحكومة الى تخصيص حوالي نصف مليون درجة وظيفية في موازنة عام 2021 خلافا لتوصيات الورقة البيضاء التي انتقدت سياسات الحكومات السابقة فيما يتعلق بسياسة التوظيف وضخامة فاتورة الأجور والرواتب، بالمقابل فإن القطاع الخاص ليس جاهزا لاستيعاب الوافدين الجدد الى سوق العمل سنويا والذين تقدر اعدادهم ما بين 300-400 ألف شخص سنويا. واستنادا الى بيانات الجدول (8) يمكن ملاحظة العلاقة بين الفقر والبطالة حيث ان انخفاض معدل البطالة يقود الى خفض معدلات الفقر، اي ان العلاقة بينهما علاقة طردية. فاذا رمزنا للفقر بالرمز (p) والبطالة بالرمز (um) عندئذ يكون: $p=f(um)$ اي ان الفقر في حجمه واتجاهاته يعتمد على معدلات البطالة، حيث يزداد بزيادتها ويتقلص عندما تتراجع، فعندما كان معدل البطالة (28.1%) عام 2003 بلغ معدل الفقر (36.1%)، وعندما انخفضت الى (11.9%) انخفض معدل الفقر الى (18.9%) عام 2012، باستثناء عام 2014 فرغم انخفاض معدل البطالة الى (10.6%) لكن معدل الفقر ارتفع الى (22.5%) ويعزى سبب ذلك الى الازمة المزدوجة نتيجة لاحتلال العناصر الارهابية لبعض محافظات العراق مما ادى الى نزوح سكانها الى محافظات اكثر اماناً، وهذا بدوره ادى الى انتشار الفقر بين صفوف النازحين، وقد ارتفعت معدلات البطالة والفقر في عام 2019 وبلغت معدلاتهما (12.8% ، 31.7%) على التوالي ويعزى ذلك الى هيمنة الاقتصاد غير المنظم وتردي الأوضاع الاقتصادية لملايين المشتغلين في القطاع الخاص الذين دخلوا عنوة في بطالة اجبارية من دون ضمان اجتماعي، فمع تراجع الانفاق الحكومي الاستثماري واجراءات الحظر تضرر القطاع الخاص المحلي الذي يعمل فيه أكثر من 8 مليون شخصاً لذا فمن المتوقع أن ترتفع معدلات البطالة والفقر بنسب غير مسبوقه اذا ظل سياق تطور الظروف الاقتصادية ثابتا. (C.Anthonyfaff, Iraq 2021, P.5)

جدول (8) العلاقة بين معدلات الفقر والبطالة في العراق سنوات متعددة

السنوات	معدل البطالة %	معدل الفقر %
2003	28.1	36.1
2004	26.8	*
2008	15.34	*
2012	11.9	18.9
2014	10.6	22.5
2018	10.8	20.5
2019	12.8	31.7

المصدر:- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الثاني، 2021، ص 38. (*) بيانات غير متوفرة.

ثالثاً:- الامية الرقمية: أن ما يميز الفقر في العراق هو الفقر المتعدد الأبعاد فبالإضافة إلى تدني مستوى الدخل توجد عوامل شتى تسهم في الحرمان الذي يعانيه الفقراء، منها الافتقار إلى كل من التعليم،

والصحة، والسكن، والتمكين، والعمل، والأمان الشخصي سلام (أنور احمد العبيدي، 2012، ص100) ويتم حساب قيم مؤشر الامية الرقمية عبر مؤشرين (البنية التحتية للاتصال والتكنولوجيا، ومؤشر توظيف المعلوماتية) والتي بدورها تستند إلى مؤشرات فرعية كالآتي (كمال منصوري، 2006، ص57-58) جدول (9) مؤشر التحول الرقمي لأسواق العمل في العراق 2019 (%)

المؤشرات	مؤشر البنية التحتية
مؤشر توفر الأجهزة والبرمجيات الالكترونية	11
مؤشر الاتصال بالانترنت داخل المؤسسات	16
مؤشر نظم البيانات والعمليات	3

من أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات منظمة اليونسكو، تقييم سوق العمل وتحليل المهارات في العراق، المعلومات والاتصالات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب مجمع الأمم المتحدة، بغداد، العراق، 2019، ص58
نلاحظ من الجدول (9) ما يأتي:-

ان البنية التحتية للاتصال والتكنولوجيا لعام 2019 يتم الحصول عليها من خلال المؤشرات الفرعية التالية:- (هند عبد المجيد حمادي، 2020، ص66-67)

1- مؤشر توفر الأجهزة والبرمجيات الالكترونية في المؤسسات التعليمية:- اذ يعد اهم مكونات البنية التحتية توفر الحواسيب الإلكترونية التي تحقق الانسيابية والتفاعل بين المؤسسات الإدارية وجهات العمل الأخرى فضلا عن توفر القدرات البشرية المتخصصة والمدرية ومن نتائج المسح تبين أن جميع وزارات الدولة وتشكيلاتها تتوفر فيها أجهزة حواسيب لم يستخدم منها فعليا سوى 11% فقط.

2- مؤشر الاتصال بالانترنت داخل المؤسسات التعليمية:- حيث اظهرت البيانات أن مؤشر الاتصال بالانترنت داخل المؤسسات العراقية بلغت نسبته 16%، ويجري معظمها للأعمال الإدارية فقط .

3- مؤشر نظم البيانات والعمليات:- يقاس نجاح أي مؤسسة الكترونية بتكامل العمليات وربط كامل للوظائف والأنظمة الداعمة، والنسبة الاعظم من المؤسسات لا تتوافر فيها شروط التكامل او الانظمة الداعمة لنظم المعلومات التي ظل مؤشرها منخفضا و بحدود 3% فقط.

المحور الثالث:- الاستنتاجات والتوصيات

اولا:- الاستنتاجات

1- يتوزع الفقر بصورة غير متساوية على المحافظات العراقية حيث سجلت محافظة المثنى اعلى نسبة فقر عام 2009 بلغت (49 %) اما اقل نسبة فقد ظهرت في محافظات اقليم كردستان بنسبة تتراوح بين (9%) و (3%).

2- ان الازمة المزدوجة الاقتصادية والاجتماعية عمقت من حدة مشكلة الفقر، فقد أثرت سلبا على دخل الاسرة لاسيما الاسر التي يعمل افرادها في القطاع الخاص ومن ثم على المستوى المعيشي للمواطن العراقي.

3- ارتفعت نسبة الفقر بحسب خط الفقر الوطني من 22.4% في سنة 2007 الى 31.7% عام 2019 حيث اصبح عدد الفقراء 12.680 مليون شخص ويعزى ذلك الى ارتفاع معدل النمو السكاني بين الفقراء خاصة.

4- قصور تغطية معدلات عالية من السكان بالخدمات الاساسية، فلم تتجاوز نسبة التغطية من الخدمات الصحية سوى 33% أي ان 67% من السكان يعيشون بدون ضمانات صحية وكذلك الحال في التعليم حيث يستبعد 40% من السكان في هذه الخدمة، وهذا ما يمثل عبئا على الشرائح الاجتماعية الفقيرة والهشة.

5- شيوع ظاهرة (الامية الرقمية) في المجتمع العراقي، فلم توظف فعلياً في المؤسسات الحكومية بما فيها الاقتصادية سوى 11% من الحواسيب المتوفرة لديها، كما ان مؤشر الاتصال بالانترنت بين دوائرها المختلفة لا يتعدى نسبة (16%)، مما يُعمق من مشكلة الفقر المتعدد الابعاد في العراق.

6- تفاقم ظاهرة البطالة التي ترتبط بعلاقة طردية مع ظاهرة الفقر، فكلما زاد معدل المتغير الأول ارتفع معدل المتغير الثاني، وهذا ما نستنتجه من بيانات الجدول (8) في متن الدراسة.

ثانياً:- التوصيات

- 1- التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتأكيد على تنويع مصادر النمو الاقتصادي واستدامته، ووضع الاولويات التي تساهم في توليد فرص العمل والدخل للأفراد وتمكنهم من الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للتغلب على مشكلة الفقر والتخفيف من آثاره على المجتمع والدولة.
- 2- إعادة هيكلة برامج الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق عملها بهدف استيعاب الفقراء المستحقين وغير المنتفعين من تلك البرامج لتحسين مستواهم المعيشي. وتقليل نسب من هم دون خط الفقر في العراق.
- 3- تفعيل التعليم الالزامي وتحقيق المساواة بين الجنسين ورفع المستوى التعليمي وربطه باحتياجات السوق مع التركيز على الرقابة والتقييم المستمر للعملية التربوية.
- 4- توسيع برامج الاقتراض للأنشطة والمشاريع الانتاجية وبفوائد ميسرة للطبقات الفقيرة، ومعرفة حجم المستفيدين منها ومدى قدرتها على معالجة مشكلة الفقر.

المراجع والمصادر

- 1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية لعام 2019"، نيو يورك، 2019.
- 2- البنك الدولي، "تعداد السكان الإجمالي"، 2020، الموقع الرسمي shorturl.at/vyDH6
- 3- البنك الدولي، "الزيادة السكانية % سنوياً"، 2020، الموقع الرسمي shorturl.at/qvFI
- 4- البنك الدولي، "القوى العاملة، إجمالي"، 2020، الموقع الرسمي shorturl.at/jsA39
- 5- البنك الدولي، "إجمالي البطالة % من إجمالي القوى العاملة"، 2020، الموقع الرسمي shorturl.at/alpV7
- 6- البنك الدولي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار"، 2020، الموقع الرسمي st.ly/YSSK
- 7- تأميم محمد سلوم، التخصيصية والتنمية الاقتصادية - أقطار عربية مختارة، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
- 8- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول، 2021.
- 9- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، "استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق: 2018 - 2022"، 2018.
- 10- جمهورية العراق، وزارة العدل، الوقائع، العدد 4529، 11 فبراير/شباط 2019
- 11- حسن لطيف كاظم وآخرون، سيناريوهات كورونا في العراق: الانتشار- اللقاح- انتهاء الاغلاق، مركز الرافدين للحوار، النجف، 2021.

- 12- سلام أنور احمد ألعبيدي، دور برامج التنمية الريفية في تحسين أوضاع الفقراء في الريف مع إشارة خاصة إلى العراق، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 25، 2012 .
- 13- عمرو هشام محمد، عبد الرحمن نجم، ظاهرة الفقر في العراق الواقع والمعالجات للمدة (1976-2006)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (السنة التاسعة، العدد 28، 2011.
- 14- كمال منصوري، عيسى خليفي، " اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة، المقومات والعوائق"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006.
- 15- محمد عبد صالح، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام 2003، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (المجلد 2017 ، العدد 57، 2017).
- 16- هند عبد المجيد حمادي، استجابة هيكل سوق العمل العراقي للاقتصاد الرقمي- رؤيا مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2020.
- 17- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية أحوال المعيشة، 2018.
- 18- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، عام 2020.
- 19- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، متاح على الموقع https://mop.gov.iq/activities_minister
- 20- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الفتوة والشباب 2019، بغداد، 2020.
- 21- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة العمل والتدريب المهني، 2020.
- 22- C. Anthony Pfaff, Iraq:A Road Map for Recovery, Atlantic Council of the U.S.A, February 2021,.
- 23- International Labour Organization, accessed on 30/6/2021, in <https://ilostat.ilo.org/topics/employment/>